



SCR LONDON
Social Consultancy & Research London



تحت شعار البحث العلمي ركيزة لحل المشكلات

المؤتمر الدولي الثالث

ومؤتمر الرابطة الأكاديمية الأولى للبحث العلمي

لمركز البحوث والاستشارات الاجتماعية (لندن)

حول موضوعات العلوم الاجتماعية والإنسانية

(أبحاث مُحكمة)

معهد الكويت للأبحاث العلمية

الكويت: ١٠ - ١٢ فبراير ٢٠١٤

The Third International Conference of the London Centre for
Research and Consultancy

The First Academic Association Conference

On Topics of Social and Human Sciences

10-12 February 2014

أبحاث اجتماعية

أبحاث إسلامية وقانون

أبحاث إنسانية



مختبر البحوث المعرفية

الطبعة الأولى

عام ٢٠١٤

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٢٠١٤/٤٣٠)

٣٠٠،٠٧٢

البحث العلمي ركيزة لحل المشكلات (٢٠١٤: الثالث: لندن)

المؤتمر الدولي الثالث، مؤتمر الرابطة الأكademie الأولى للبحث العلمي /
مركز البحوث والاستشارات الاجتماعية، لندن. - عمان: دار عمار للنشر
والتوزيع، ٢٠١٤

() ص

ر.ب.ا. : ٢٠١٤/١/٤٣٠

الوصفات: البحث العلمي // العلوم الاجتماعية // العلوم الإنسانية /

♦ يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف
عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى

Social consultancy & Research LTD

ISBN: 978-9957-481-29-2



دار عمار للنشر والتوزيع

مكتب تجاري لطبع وطبع المطبوعات، قيد رقم ٦٩٨، دائرة المطبوعات
ال وعنوان: ١٥٣٧٦، عمان ٩١٩٦، الأردن

مقترح لاستحداث مقررات دراسية جديدة

لمرحلة التعليم الأساسي والثانوي بالمدارس الليبية من وجهة نظر جغرافية

(كخطوة للمحافظة على البيئة وتطوير المجتمع المحلي)

د. معنوق علي عون*



أولاً، مقدمة

من المعروف مسبقاً وبديهياً أن التعليم من الأدوات الأساسية التي يجب أن يسلح بها المجتمع لتحقيق التقدم المأمول. فالتعليم وسيلة لترسيخ المهارات والقيم لدى الأفراد ومن ثم إعدادهم للسير بخط متواز مع كل ما هو جديد عالمياً مما يساهم إيجابياً في بناء المجتمع على أسس علمية، وبالتالي يهدف البحث إلى عرض مقترن مقدم من قبل الباحث بخصوص استحداث مواد دراسية جديدة (غير المواد التقليدية المعروفة مسبقاً) من شأنها أن تساهم في غرس مبادئ وقيم إل hac وعلمية مبنية على أسس واقية تحقق الطالب

* كلية الآداب والعلوم بزيتين، قسم الجغرافيا، جامعة المرقب/ليبيا.
matogali@yahoo.com - matokaoon@googlemail.com

الشعبية) (المجتمع المدني والتنمية)، وللتدليل على أهمية الموضوع فقد أوضحت نتائج ميدانية لدراسة سابقة أجريت سنة ٢٠١١ فيما يتعلق بتقييم إدراج مبدأ التربية البيئية ضمن مقرر مادة الجغرافيا للمرحلة الإعدادية بالمدارس الليبية بأن مدرسي مادة الجغرافيا غير راضين أبداً على ذلك الإدراجه وإن المقرر الدراسي يحتاج لإعادة تخطيط من أجل أن يكون هناك اهتمام أكثر بمبدأ التربية البيئية ضمن مادة الجغرافيا.

ثانياً، مشكلة البحث

من خلال مناقشة الباحث للعديد من أساتذة مرحلتي التعليم الأساسي والمتوسط في مناسبات عدة لاحظ بأن هناك نوعاً من عدم الرضا فيما يتعلق بالمقرر الدراسي من حيث عدم متابعته للمستجدات والتطورات العالمية بشكل مستمر من ناحية، وعدم الاهتمام بإدراج العديد من المشاكل البيئية والاهتمام بمبدأ التربية البيئية ضمن المنهج الدراسي وتطبيقها العملي على أرض الواقع، عموماً وبشكل أكثر تقسيلاً فإن التعليم في ليبيا وخاصة في مرحلتي التعليم الأساسي والمتوسط يعاني من عدة سلبيات من الناحية النوعية والتي تعتبر من التحديات والصعوبات التي تعيقه من تحقيق الأهداف المنشودة ويمكن عرض البعض منها على النحو التالي:

- ١- عدم اتباع الأساليب التدريسية الحديثة المطبقة في الدول المتقدمة في المراحل الابتدائية الأولى والمعتمد على حرية النشاط وإجبار التلميذ على الجلوس على كرسي دون حركة طول اليوم الدراسي مما يسبب له نوع من القلق وعدم التعبير عن نشاطه وميوله.
- ٢- عدم الاهتمام بعملية تقييم وتطوير المناهج الدراسية بشكل مستمر بما يتعاشى وتطورات العصر الذي تتطور فيه المعرفة والعلم بشكل دائم من ناحية، إضافة إلى بروز الكثير من المشاكل البيئية في السنوات الأخيرة والتي تحتاج إلى متابعة مستمرة وإدراجها ضمن المقررات الدراسية ذات العلاقة حتى يتبعها التلاميذ ويعوا خطورتها على المجتمع.
- ٣- اعتماد التعليم على الجانب النظري وإهمال الجانب العلمي لقلة توافر المعامل والأجهزة والمعدات اللازمة لذلك وعدم صلاحية المتوافر منها لنجاح العملية التعليمية. أضاف إلى ذلك عدم العناية والاهتمام بالدراسات والبحوث التربوية والتي من شأنها أن تساعده المؤسسات التعليمية على مواكبة التقدم العلمي والفنى.

٤- عدم الاهتمام بربط البيئة ومشاكلها بالمنهج التعليمي كما هو معمول به في الدول المتقدمة، إضافة إلى عدم التركيز على الدراسات الحقلية التي تساعد على تدعيم الجانب النظري، وتساهم في زيادة إحساس التلميذ بمشاكل بيئته.

ثالثاً، فرضية البحث

يفترض الباحث لدعيم الحل المقترن لإشكالية التعليم في مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي ما يلي:

١- تؤكد نظريات التنمية (بأنه لا يمكن أن يتم تطوير وتنمية أي مجتمع اقتصادياً ما لم يتم تطميته ثقافياً حتى يكون مستعداً لقبول الابتكارات الجديدة والمساهمة في عمليات الإبداع والحفاظ على كل ما هو جديد) فالتنمية هي من أجل الفرد ولا يمكن أن يتم إلا بجهود الفرد، وبالتالي فإن للتعليم دور كبير في زرع المبادئ الثقافية في نفوس الطلاب والتلاميذ بما يكفل خلق جيل مثقف قادر على البناء.

٢- ومن أجل خلق جيل قادر على البناء لا بد أن تتم عملية التهيئة منذ السنوات الدراسية الأولى وأن تتطور بشكل تدريجي وذلك بأن تسير عملية تدريس المقررات العلمية الأساسية مع المقررات الثقافية جنباً إلى جنب.

٣- إن دور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة لا يمكن تجاهله، وقد قامت الكثير من الدول المتقدمة في تنفيذ سياسة تعليمية لتحقيق هذا الغرض وذلك بالتركيز أولاً على التربية البيئية هي المراحل التعليمية الأولى من أجل تحفيز الطلاب على المساهمة والمشاركة الفعالة في حماية البيئة المحلية، وبالتالي فعلى الجهات المسؤولة عن التعليم بليبيا وضع هذه المسألة بعين الاعتبار وتطبيقه في المدارس الليبية.

٤- دور الجهات المسؤولة عن التعليم في تنفيذ هذه المقترنات يمكن حصر هذا الدور في:

١- حث وتشجيع أعضاء هيئة التدريس على مواكبة التطور العلمي ومعرفة كل ما يطرأ من جديد في مجال التدريس وحقل المعرفة ومناقشة إمكانية تبنيه في مدارسنا الليبية.

٢- العمل على تشجيع الأساتذة على التخلص من الطرق التقليدية في التدريس واعطاء حرية أكبر للتلاميذ وتحثهم على المشاركة في كل عمل من شأنه أن يفيد الوطن كخطوة أساسية تربط المدرسة بالبيئة.



٢- تشجيع الأساتذة على إقامة ندوات مصغرة وحلقات نقاش وفتح المجال أمام كل أستاذ وطالب له القدرة على طرح أفكار جديدة من شأنها أن تساهم في الرقي بالعملية التعليمية.

٣- يجب على كل مدير مدرسة أن يتخلص من البيروقراطية في اتخاذ القرارات وأن يعتبر نفسه مسؤولاً وله حرية اتخاذ القرارات الإيجابية وتنفيذ الأعمال وتطبيقاتها حتى دون الرجوع إلى الجهات المسؤولة العليا التي يحتاج الحصول على موافقاتها إلى أسابيع وشهور.

٤- يجب على المدير تشجيع التلاميذ وتحفيزهم وكسر حاجز الخوف بينهم وبين مدرسيهم وإشعارهم بأنهم جزء لا يتجزأ من المجتمع وعنصر من عناصر بناء الوطن.

رابعاً، عرض مقترن التطوير

المقترح الأول: استحداث مواد ثقافية حديثة ضمن المقرر الدراسي في مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي من أجل خلق جيل مثقف قادر على المشاركة في عملية التنمية.

تدور فكرة المقترن في استحداث مجموعة من المواد الثقافية إلى جانب المقررات الحالية التي يتم تدريسها في مدارسنا، وذلك من أجل خلق جيل مثقف قادر على المشاركة في عملية التنمية والحفاظ على ديمومتها. وتتبّع هذه الفكرة من أن نظريات التنمية تشير إلى صعوبة تعميم أي مجتمع ما لم يتم تثقيفه بدرجة تؤهله إلى المساهمة بشكل إيجابي في عملية التنمية من ناحية والحفاظ على المستحدثات الجديدة من ناحية أخرى. وبالتالي فإن العملية التعليمية لا بد أن تركز بشكل أساسى على الجانب الثقافي للطالب جنباً إلى جنب مع الناحية العلمية له لبلوره وخلق شخصية متكاملة يمكن أن تساهم بشكل إيجابي في عملية البناء، وعلى هذا الأساس تم وضع مقترن لاستحداث عدد ٤ مقررات دراسية هي كالتالي:

١- المقرر الأول تحت مسمى (مادة التربية الاجتماعية) أو (الثقافة الاجتماعية)

المستوى التعليمي: المرحلة الابتدائية
هدف المقرر: يهدف إلى زرع المبادئ الأساسية والتربية للتعامل الاجتماعي التي يجب على التلميذ تبنيها واتباعها والتي ترسم علاقة الاحترام بين التلميذ وبين مكونات بيئته وفق تعاليم ديننا الإسلامي من ناحية، ومظاهر التحضر والحداثة من ناحية أخرى وغرس

مبدأ الوطنية لدى التلميذ من أجل خلق جيل يحترم بعضه بعض من ناحية ويعتزم وطنه من ناحية أخرى.

شرح مبسط لمحتوى المقرر: سيحتوي المقرر على عرض لأهم المبادئ التي يجب الالتزام بها كأساس لمعاملة التلميذ مع من حوله بداية من التعامل مع أسرته والمدرسة والمجتمع، نهاية إلى آداب التعامل مع المستحدثات والتكنولوجيا الحضارية واستقلالها فيما يعود بالتفع عليه وعلى مجتمعه إضافة إلى توضيح الممارسات الخاطئة التي يجب تجنبها وتدعيم ذلك بالآيات القرآنية والأحاديث الشريفة، كما يمكن عرض بعض القصص المختصرة التي تجسد آداب التعامل الاجتماعي، وتوجيه التلميذ نحو الطريق الصحيح في حالة وقوعه في الخطأ مع توضيح تداعيات الاستمرار في ممارسة الخطأ. إضافة إلى بث روح الوطنية لدى التلميذ من خلال شرح وتوضيح أهم المبادئ الأساسية التي يجب مراعاتها واتباعها واحترامها: كاحترام القانون، وتقدير المهنة والعمل، وعدم خيانة الوطن، ومحاربة الفساد، والحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة، واحترام حقوق الإنسان والحربيات وغير ذلك.

٢- المقرر الثاني، تحت مسمى (مادة التربية البيئية)

المستوى التعليمي: المرحلة الابتدائية (الصف السادس)

هدف المقرر، يهدف المقرر إلى تمكين الطالب من فهم بيئته فهماً صحيحاً والإمام بالمشاكل التي تواجهها من أجل زيادة الوعي البيئي للتلמיד وحثه على المساهمة في الحفاظ عليها من أجل خلق جيل قادر على حماية بيئته وضمان استمرارها ملائماً للحياة من أجل خلق جيل قادر على المساهمة في تطبيق مبدأ التنمية المستدامة، وتبنيق أهمية هذا المقرر من توصيات المؤتمرات الدولية المتعلقة بالبيئة والتعليم بضرورة تجسيد مبدأ التربية البيئية في مراحل التعليم المختلفة وجعلها الوسيلة الأساسية لتنفيذ التنمية المستدامة.

شرح مبسط لمحتوى المقرر، التعريف بالبيئة وعنصرها والمشاكل البيئية التي تهدد البيئة والإنسان، وعرض مختصر لواجب الإنسان اتجاه بيئته من أجل المحافظة عليها والعمل على زيادة الوعي البيئي عند التلميذ، والدور الذي يمكن أن يؤديه التلميذ في تحقيق التنمية المستدامة كما تشمل تطبيق الكثير من الأنشطة والأساليب عملياً مثل: استخدام الأشرطة العلمية حول البيئة، أسلوب المناقشة، والممارسة، الرحلات والزيارات الخفيفة.



٣- المقرر الثالث، تحت مسمى مادة (ثقافة التطوع والمشاركة الشعبية)

المستوى التعليمي (المرحلة الإعدادية)

يهدف المقرر إلى زرع ثقافة التطوع والمشاركة في الأعمال التطوعية الخيرية إلى من شأنها أن تساهم في عملية التنمية والبناء، وذلك انتلاقاً من مبادئ ديننا الحنيف وسنة نبينا محمد عليه الصلاة والسلام من ناحية، والدور الذي يلعبه التطوع والمشاركة الشعبية في تطبيق التنمية كما هو في دول العالم المتقدم من ناحية أخرى.

شرح مبسط لمحتوى المقرر: يشمل المحتوى تعريف للتطوع وأهميته بالنسبة للفرد والمجتمع، مع إشارة إلى مبادئ التطوع وعمل الخير الموجودة ضمن تعاليم ديننا الإسلامي من ناحية، وحث الطلبة على الالتزام بها وتطبيقها بما فيه صالح المجتمع، ثم يمكن عرض دور التطوع ومجالاته المختلفة ودوره في حل الكثير من المشاكل الاجتماعية وعرض تجارب الدول المتقدمة في هذا المجال، إضافة إلى إدراج التطبيق العملي ضمن المقرر وذلك بمساهمة الطلبة في حملات تطوعية خيرية.

٤- المقرر الرابع، تحت مسمى مادة (المجتمع المدني والتنمية)

المستوى التعليمي: المرحلة الثانوية القسم الأدبي

هدف المقرر: يهدف المقرر إلى تنشيف طالب المرحلة الثانوية بمؤسسات المجتمع المدني وحثه على الانضمام إليها لما لها من دور فعال في بناء المجتمع وحماية المواطن من أي تسلط سياسي من قبل الحكومة إضافة إلى دورها في تصحيح مسار سياسة الحكومة والاعتراض على كل قرار حكومي من شأنه أن يؤثر سلباً على حياة المواطن.

شرح مبسط لمحتوى المقرر: سيحتوي المقرر على تعريف بمؤسسات المجتمع وبداية نشأتها على المستوى العالمي، وسبب بروزها، وأهدافها، وتوضيح أسباب تقييد إنشائها في ليبيا زمن النظام المنهار، ثم إلقاء الضوء على تسارع نشأتها وبروزها في ليبيا بعد التحرير مباشرةً، مع عرض مبسط لبعض مؤسسات المجتمع المدني في بعض دول العالم. ثم يتم توضيح التنمية من حيث تعريفها، وجوانبها، وتوضيح الفروقات بين سمات الدول المختلفة والمتقدمة، إضافة إلى عرض أهم المقومات الطبيعية والبشرية الازمة لحدوثها. بعد ذلك يتم التطرق للدور الذي يمكن أن تقوم به مؤسسات المجتمع المدني في المساعدة والمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مع عرض دلائل واقية من دول العالم المتقدم.

الخاتمة النتائج

من خلال العرض النظري للبحث يمكن استخلاص العديد من النتائج الهامة تتمثل في:

- ١- أثبتت الدراسات النظرية التي ناقشت التعليم في ليبيا بأنه يعاني من عدة سلبيات والتي قد يؤدي تراكمها إلى تفاقم المشاكل ووصولها إلى نقطة حرجة من الصعب الخروج منها، ويرجع سبب تلك المشاكل إلى عدم تقييم العملية التعليمية بشكل مستمر من أجل الكشف على المشاكل التي يعاني منها وتصحيفها.
- ٢- إن المقررات الدراسية التي وضعت من قبل الباحث يمكن أن تؤخذ بعين الاعتبار ويشكل جدي وعرضها على مصممي المناهج بوزارة التعليم للكشف عن مدى أهميتها في غرس المبادئ الثقافية السامية التي يحتاجها التلميذ من أجل بناء مجتمعه والحفاظ على بيئته.
- ٣- إن المقررات الدراسية التي تم اقتراحها هي جزء لا يتجزأ من أساسيات التربية البيئية ومرتبطة بها بشكل مباشر وغير مباشر وبالتالي تعتبر أدلة لتحقيق مبدأ التنمية المستدامة نظراً للدور الذي ستؤديه في غرس الشعور البيئي للأجيال القادمة.

النحو

من خلال عرض البحث فإنه يمكن القول بأن هناك مجموعة من التوصيات المتعلقة بموضوع الدراسة والتي من المفترض أن توضع بعين الاعتبار من قبل الجهات المسؤولة وهي:

- ١- إعادة النظر في المقررات الدراسية الحالية لمعرفة أوجه التصور فيها، من أجل تدعيمها بقدر الإمكان بالمستجدات العالمية.
- ٢- على الجهات المسؤولة إشراك الشرائح المختلفة ذات العلاقة بالتعليم عند تقييم المناهج ابتداء من الأساتذة إلى المفتشين التربويين وأساتذة الجامعات، وأن لا يكون هذا العمل محكرًا على شريح واحدة فقط.
- ٣- إن التربية البيئية ظلت اهتماماً كبيراً في السنوات الأخيرة تتقيداً لتوصيات المؤتمرات الدولية ذات العلاقة، وبالتالي يجب على ليبيا أن تحدو نحو الدول المتقدمة في هذا المجال.
- ٤- يجب أن تعمل الجهات المسؤولة على ربط التعليم بالبيئة من أجل تحقيق الأهداف المأمولة.



المراجع

- ١- معتوق عون، تقييم إدراج مفهوم التربية البيئية ضمن مقرر مادة الجغرافيا بالمرحلة الاعدادية بالمدارس الليبية وإمكانية تطويره (دراسة ميدانية على مجموعة من مدارس مدينة زيتون)، بحث مقدم لمؤتمر تكامل مخرجات التعليم مع سوق العمل، جامعة الباقاء، الأردن، ٢٠١٢.
- ٢-Abou-Chacra, R. 1991. The problems of higher education in Arab States. *Prospects-Unesco* 21(3): 374-385.
- ٣-Bashshur, M. 2004. *Higher education in the Arab States*. Beirut: UNESCO Regional Bureau for Education in the Arab States.
- ٤-El-Hawat, A. 1996. *The higher education in Libya* (2nd edn). Tripoli: the International Tripoli Library.
- ٥- عبد الهادي الجوهرى وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٩٩.